رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 15 / 6 / 2023
تاريخ قبول البحث 11 / 7 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الاستراتيجية وصناعة الامن الدولي " دوامة التحدي المستدام "

"The Strategy and the security states industry "a spiral of sustainable challenge

م.د. زيد محمد علي اسماعيل

Dr.Zaid Mohammed Ali ISmail

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

Zaidmohammedali85@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

مع التوسع الذي لاح مدلولات الامن ، وغموض ماتتوسل به الدول من أطر لتحديد مايعيينها على رسم أتجاهات الوصول الى حافاته تأهيلاً لما ترتجيه من اهداف وتحقيقاً للغاية الاساسية حيث العيش بسلام واطمئنان دون تهديد ممكن او متوقع ، تبقى الدول معنيه بكيفية إدراك "الوصفه" التي تتيح لها (معلّمة) دروب أستدعاء حلمها بالامن بأقرب فرصة وأقصر الطرق دون المساس بخصوصية وضعها وتميز مواقفها ولهذا لاغرابة ان يكون مفهوم الامن وظيفياً ذا صور بناءه متعددة تبعاً لحيثيات إدراك ضروراته وتناوب تدخل الارادة في تشكيلها تبعاً لثلاثية (القوة ، القدرة ، وحرية العمل) . عند ذاك تتعدد مداخل الرؤية لتحقيق الامن رغم ثبات حقيقة ما يعنيه أبتداء ، وتكاثر الوسائل المحققه في نمذجتها تبعاً لمنظومة القيم السائدة لدى الدول ومجتمعاتها ، حتى يبدو الامر وكأنه صناعه ... وهذا ما ينبغي الالتفات اليه ... أنها مجرد دعوة بل ووصفه علاج للتخلص من دوامة التحدي المستدامة .

الكلمات المفتاحية: "الاستراتيجية" ، "الامن" ، "التغيير"

Abstract

Security is one of the most important vocabulary that has received a great deal of humanitarian attention .It has collected the data of survival and hope for the future and dream of it, gathered in the folds of pronunciation or interest in them, many connotations shortened by the frequency of the possibilities of human construction in its entirety, whether internally or externally, , a closer examination of what happened and will take place events and measures and perhaps intentions formula address the ambitions of the forces Actors, regional or international, indicating their ability to frame the macro and micro aspects of interaction within multiple spheres of interest, which later appeared to be levels of action.

Therefore, security is an idea and a single one, accommodating all challenges and changes, and even an indicator of the possibility of global development, including the creation of intellectual approaches, creative to build and seek solutions to problems and dilemmas of different dimensions

Keywords: "Strategy", "Security", "Change"

المقدمة

تعد مفردة الأمن من أهم المفردات التي نالت نصيباً كبيراً من الإهتمام الإنساني. فهي وان جمعت معطيات البقاء والأمل بالمستقبل والحلم به جمعت في ثنايا النطق او الإهتمام بها دلالات كثيرة اختصرت بتواترها ممكنات البناء الإنساني داخلياً كان أم خارجياً، حتى بدت صيغته أو صورته، مرآة فاحصة لما جرى وسيجري من أحداث وتدابير وربما نوايا تعنون بمطامع القوى الفاعلة ، أقليمية كانت أم دولية، لتؤشر بذلك قدرتها على تأطير جوانب التفاعل الكلية والجزئية ضمن دوائر اهتمام متعددة، بدت فيما بعد مستويات فعل لتلك القوى.

ولهذا يعد الأمن، فكرة ومفردة مستوعباً لكل التحديات والتغييرات، بل ومؤشراً لإمكانية التطور العالمي بما في ذلك خلق مقتربات فكرية وابداعية للبناء والبحث عن الحلول للمشاكل والمعضلات ذات الأبعاد المختلفة. لذا لا غرابة من ان يحتل الأمن، كمعطى مكانته في العلوم الإنسانية المختلفة لا سيما علمي السياسة والاستراتيجية معاً، حافزاً ومؤطراً لقضاياهما واهدافهما معاً. الأمر الذي جعل النظرة اليه ،وكأنها ذات النظرة لمنهجيات تطور هذين العلمين معاً .

وقد خضعت تلك الظاهرة، دراسة وتحليلاً، الى اجتهادات متعددة، تبعاً لتعدد صور الوجود وفاعلية ملتمسيه . فثمة من يردها إلى ارتباط الأمن، كمعطى، بنظرية القوة، تطوراً وتوظيفاً، ليبدو نتاجاً طبيعياً لنظرة العالم لها، وما يمكن تأسيسه من مديات فعل وإداء للمهتمين به من أمم وشعوب دول وصناع قرار، وهناك من يردها الى القدرة التي غالباً ماتزود اصحابها بالحوافز الدوافع القوية لإتمام اهدافهم. ليغدو الأمن، كمفهوم من المفاهيم الصعبة نسبيا ومهمة البحث عن جوهره واحدة من المهام والمرتكزات الأساسية في الدراسات السياسية والاستراتيجية لاسيما بعد أن لاح هذه الدراسات من توسع جراء تواتر موجات التغيير التي نالت النظام الدولي بكليته. وفريق ثالث يرد تواتر مستوعبات تلك الظاهرة ، الى الرؤى الملتمسة لجوهر ما يعنيه الامن ، كهدف ، للدولة ولصناع القرار فيها ، طالما بدت شروط تحقيقه جزءا من وجودها اووجودهم ، والغاية المؤطرة لكل ما يطمحون تحقيقه . الأمر الذي جعل الظاهرة الأمنية صورة مجسدة لما تحفل به الفلسفة المنشئة للدولة ، دوراً ومكانة ، اهدافاً وغايات . تلك الصورة التي تحتاج الى بوابات إدراك للقطاتها العملية ، وهذا ماأختلفت الدول حوله في تعيين خصائصها ودروب الاستدلال عليها ، لتتراوح بين القوة المجردة والتنمية والتحالفات سبيلا لذلك، مع ثبات وصف القدرة لديها.

هذف الدراسة: الباحث الذي يطلع على الدراسات الأمنية عموماً ، يجدها متراوحة بين تقليدية الإهتمام وشموليته تبعاً لتطور الدراسات السياسية والإستراتيجية خاصة بعد ترسخ النظرة الكلية لجوهر ما تنشغل به تلك العلوم، فضلاً عن إتساع نطاق إهتمامها وتنوع عناوين التحديات والتهديدات التي تقع دراستها ضمن الإطار المعرفي لتشكيل الأمن وصياغته. وهكذا اكتسبت الدراسات الأمنية شموليتها ، فكرة

ومعالجة ، من شمولية علم الإستراتيجية لاسيما ببعده الدولي . ذلك الإكتساب الذي ترد اليه ظاهرة تعدد الإهتمامات او الأطر الأمنية واتساع مضامينها، بدءاً من الأمن العسكري، مروراً بالاقتصادي والبيئي....، وانتهاء بالأمن السيبراني .

مشكلة الدراسة: تنبع مشكلة الدراسة من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية :

- ماهو الامن ؟ وماهي ماهيته ؟
- كيف اثرت الاستراتيجة دورها في التغيير الدولي ؟ وكيف اثرت على ماهية الامن ؟
- كيف اثرت المتغيرات الدولية على الدراسات الامنية ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (لقد حققت موجات التغيير المتوالية التي شهدها النظام الدولي، بوابات مراجعة إدراكية لمستدعيات الأمن الدولي وغاياته ، تلك البوابات التي بقدر ما حكمت الافتراضات الدولية السائدة، نظرياً وعملياً، فإنها أنضجت صور ما يفصح عنه الأمن الدولي من رؤى وأفكار و عتبات أداء ساهمت في تحليل وتصويب كثير من الرؤى السائدة في حقلي العلاقات الدولية والاستراتيجية) .

هيكلية الدراسة: من خلال ماتقدم ، سنحاول تقسيم هذا البحث عبر المطالب الآتية :

المطلب الاول : الأمن المصطلح والمفهوم

الأمن في اللغة يعني الأمان والأمانة، وقد أمنت فأنا آمن . والأمن نقيض ،الخوف، بالعموم، ونقيض الخوف من الإكراه والعنف والأذى بالخصوص[1] . وتبعاً لذلك بدا الأمن، لغوياً، من الثراء في المعنى والدلالات ما لم يدانيه اي مفهوم، فهو يعني الطمأنينة والثقة والإجارة، والايمان، وعدم الخيانة، فضلاً عن القوة والوقاية من تاثيراتها .[2]

وقد وردت مفردة الأمن في القرآن الكريم، بمواقع مختلفة ودلالات متوسعة أجمعت على الآمان والامانة والطمأنينة وأنتفاء الشعور بالخوف كما ورد في سورة قريش الاية (٤) ، وسورة البقرة الآية (١٢٥) ، وسورة التين الاية (٣) . وهي ذات الرؤية التي تناولتها المصادر الغربية بعد حين كما سيتبين لنا لاحقاً .

لا شك ان مصطلح الأمن، وإن أشر علاقته المتوسعة بـ "الاحساس" المتنامي بإشباع الحاجات على اختلاف دوافعها العضوية والنفسية، او بـ "الشعور" بالتحرر من الخوف والقلق والتهديد كحالة مطلقة، فإنه يعني ايضاً انتفاء الخطر، واقعياً او وقائياً، وصولاً الى إتمام حالتي النظام والانتظام. وهو ما يدعو الى

وزنه كحالة نسبية تبعاً لصعوبة ذلك وتختمه بالتدابير المباشرة وغير المباشرة لإتمام ما يبغيه من معنى. [3] وبهذا يكون مصطلح الأمن، المصطلح الذي لا يمكن فهمه او تأطيره الا بدواع موضوعية وذاتية معا، كونه يعتمد في ادراكه وتلمسه على عاملى الفاعلية والكفاية من جانب ، وعلى الحرية والحركة و هوامشها من جانب اخر .[4]

وقد وفرت الحالة آنفاً، هوامش ادراك متعددة لما يضمه مصطلح الأمن من دلالات، حتى عدت قاعدة تحديد ما يعنيه مرتبطة أساساً على ثنائية التهديد وإدراكه ليغدو الأمن هنا مهمة استراتيجية وتكتيكية معاً. فالخطر الماثل امام دولة ما، رغم معرفتها بخصمها، لا يستدعي وصفه تهديداً لأمنها ما لم تجد تلك الدولة شروط الرد عليه بعد تحديد سلوك حركتها حياله ، والامكانية (القوة والقدرة) اللازمة للرد عليه .[5]

ولهذا يرى البعض بالأمن مصطلحاً ثابتاً في ما يعنيه، ومتغيراً في ادراك جوهره قياساً لنقائضه. وعلى هذا الأساس تغيرت قناعات الكثيرين بأن مصطلح الأمن، وعلى الرغم من وضوح ما يعنيه يبقى مستوعباً لدلالات مختلفة تبعاً لإختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه .[6]

ومرد هذا الامر ، جعل من دراسة مصطلح الأمن أكثر إثراء لما يعنيه، إذ زادت عن دلالاته اللغوية مهمة اخرى تمثلت بـ "الحماية" من الأخطار المنظورة وغير المنظورة، جعلت منه مفهوماً متعدد الجوانب والأطر ، وتحقيقه مهمة مليئة بـ"متلازمات التأثير" التي تعتمد على قدرة صناع القرار في ادراكها وعلى قدرة الدولة في فرض سلطتها وتسويغ وظائفها وتدابيرها معا وعلى مختلف الصعد. وهو ما جعل مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم جدلية نظراً لأمتزاج مستوياته " الداخلية والخارجية " جميعاً في بودقة واحدة حيث المحافظة على الوجود بكل تجلياته وتقويض ما يعترضه من تحديات تنال من الدولة او مواطنيها على حد سواء .[7]

ولم يكن ما تقدم، وليد تطور محدد ،بزمنه او نتاج ادراك حديث، بل كان مترسخاً منذ القدم كرؤية جامعة انشغلت بها الامبراطوريات والقوى الدولية [8] . فلو أبحنا لأنفسنا ارتياد التاريخ وسبرنا غور أرثنا التاريخي الاسلامي على وجه الخصوص، نجد ان تلك الرؤية حاضرة في ذهن رواد الفكر التاريخي الاسلامي كذلك في ممارسة الحكام ، الذين وضعوا تأصيلا مهما لم يلتفت اليه احد في تشريح ماهية وجوهر الأمن. فعلى الرغم من الحضور الطاغي لما يعنيه الأمن لغويا لديهم، نظرا لإدراكهم الحاذق بأن الأمر يتصل بحقائق الوجود السياسي للمجتمع المسلم بكل افراده، بدءاً من الذي يمارس السلطة الشرعية وما

تقع عليه قراءاتها على مختلف عناوينه، وانتهاءاً بكفالة الاستقرار الاستراتيجي داخلياً وخارجياً ، فأن تهيئة مستلزمات القدرة على مواجهة التهديدات المتوقعة وغير المتوقعة بالإعتماد على ما تجود به العقيدة الاسلامية ورموزها وتأريخها وقيمها من رؤى وافكار وتدابير استثمار لإمكانيات المسلمين عامة والعرب خاصة لتحقيق تراكم قوي ترهب بها الدولة الاسلامية خصومها[9] ، مثّل درباً من دروب تأمين مستلزمات البقاء وتبديد هواجس الخوف لمواطنيها وتحقيق السكينة التي لا يمكن ادراكها ، كما تشير موجبات العقيدة الاسلامية، الا بالإيمان بالله (عز وجل) ، كما ورد في العديد من الآيات الكريمة مثل سورة الحجر الاية (٤٦) والآية (٨٢) و سورة ١٢ النحل الآية (١١٢) وغيرها .

تلك الايات اوالدلائل تؤكد النظرة الحديثة للأمن ، فعلاوةً على تأكيد الاسلام فقهاً وممارسةً ، على عناصره الأساسية الجغرافية والبشرية والإقتصادية والسياسية والعسكرية والإستراتيجية، يؤكد ايضاً على النظرة الشمولية له الحاضنة لمستوياته داخلياً وخارجياً. وتلك فطنه لم تجد ما يكافئ قيمتها من اهتمام .

والحق ان هذه النظرة كانت متشابهة تماماً مع الادراك الغربي، وان اختلفت مقترباته وإلتماسات الناطقين به مع اختلاف بسيط لمقاربة تكوينه. فإذا كان الاسلام قد دمج بين العقيدة الاسلامية والعمران الإنساني كقانون أساسي للتقرب مما يعنيه الأمن، فإن الفكر الغربي مع اختلاف مشاربه اعتمد الممازجة التي يتميز بها على طول تأريخه مع القديم والمعاصر، إذ التبصر بالموائمة بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة كما جاءت بها نظرية العقد الإجتماعي، تلك النظرية وعلى إختلاف تكتيكات روادها، أسست المنطق الحقيقى للأمن ، إذ الحماية من الأخطار ودفع العداوات عن الدولة لضمان استقرارها داخلياً [10] . ذلك المنطق الذي حمّل لاحقاً بمضامين متعددة عدت مهام مضافة لتلك الموائمة وانضاجاً لها، كما هو الحال مع (والتر ليبمان وارنولد ووليفرز وباري بوزان)، عندما أضفوا طابعاً أخلاقياً على مضمون الأمن، ففضلاً عن تأكيدهم على التحرّر او الحرية وعدوها ركنا من أركانه ، فإنهم ركزوا أيضاً على حماية القيم الإنسانية الفطرية والمكتسبة، وتذليل المخاطر التي تواجهها، ليغدو النقاش حول الأمن محصوراً بأدواه او وسائله لتحقيق الأمن لا الانحراف في ما يعنيه من مضامين .[11]

وظلت فكرة الموائمة الغربية قائمة حتى مع تواتر موجات التغيير، طالما ظل مفهوم الأمن يوحي بقانون ثابت، إذ إنعدام الخطر. وأي إختلال فيه، نظرياً أو واقعياً، فإن ذلك يعد تعدياً على الأمن بعده هدفاً أسمى تتطلع اليه كل الشعوب والدول.

المطلب الثاني : الأمن ومحركات التغيير الدولي

لم يصادف الاهتمام المتواتر بمفهوم الأمن ، ولا التطور الذي لاحه عبر العقود الماضية، لولا التغيير الذي أصاب المنجزات التاريخية للشعوب والأمم، ومنها الدولة، حتى أصبح حاملاً لقيم ثابتة كأسس نظرية ، ولقيم مكتسبة تعتمد في رؤيتها على ما تجود به جهود الشعوب والدول في حيازة ما يمكن أن يحقق لها الاطمئنان وغياب التهديدات[12] . وهنا بدا الأمن وكأنه معادلة ذاتية وموضوعية، بل صناعة تحويلية ، مواردها الأولية، القيم الثابتة التي تتعلق بالفطرة الإنسانية ، وآلياتها الأفكار التي تمثل مرجعية للتدابير التي تتخذها الدولة بدءً من الفلسفة (الفكر الاستراتيجي) وانتهاء بالتسلح وصور التهديد به أو باستخدامه. وهنا لا يخطئ من يظن بأن الأمن حقيقةً ملازمةً للفرد والدولة، بل هو غريزة طبيعية عمادها الخوف والاحساس بالخطر، الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي يلجأ لها الفرد مثلما تلجأ لها الدولة لحماية نفسها وضمان بقائهما [13]. الأمر الذي جعل مدلولات الأمن تلتقي عند مجتمعيته الغرضية لا تختصر بالقوة فحسب [14]. وهذا ما يفسر لنا ظهور مبدأ الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ذلك المبدأ الذي عد ترسيخاً لثلاثية سيطرت على النظرة المتجددة لمفهوم الأمن ،إذ (الإدراك ، بناء القدرات وتوظيفها ، تطويع التوقع لصالح صياغة أهداف)، وكلها مثلت سر طمأنة الدولة على حياتها وشعبها، بل وعلى مصالحها الحيوية وتنميتها لصالح إدامة مفعولها الرجعي لحقيقة الأمن المستهدف من الدولة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، عندها يكون التغيير هو قانون صناعة الأمن وصياغة استراتيجياته المختلفة .[15]

لقد كان من جراء الاهتمام المتزايد بالأمن، أن أصبح من أولى مظاهر الاستباق الاستدلالي لأية دولة طالما بدا وصفاً أو تعبيراً ، حالة أو ظاهرة، نتاج التغيير الذي استهدف الدولة القومية أو الذي يستهدف صناعته. فإن نجحت الدولة في مهمتها بدت آمنة وهي وهى محور ظاهرة التغيير، وإن فشلت أصبحت مهددة وبوابة للتغيير وانعكاساته. وهذا ما حصل مع الدول النامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ونهاية الحرب الباردة ، حتى صحت تلك الدول على حقيقة ارتباط أمنها بكينونتها ووجودها.[16] مثلما صحت الدول العربية، إبان موجة التغيير المسماة بـ(الربيع العربي) على حقيقة مهمة مفادها، إن الأمن لديها كان وما زال يمثل الإطار النظامي لوجودها كدول وكمجتمعات أيضاً، بل ويمثل جوهر أهدافها لاسيما في ظل ضخامة التحديات التي ستتعرض لها من جراء ارتباط مخرجات التغيير باستباحة الأمن لديها وتفتيت وحدتها الوطنية.

إذ يشير باراجا خانا الباحث في مؤسسة أمريكا الجديدة في كتابه (كيف ندير العالم) إلى أن العالم مقبل خلال العقود القادمة إلى تزايد عدد الدول المستقلة سيادياً ليصل عددها إلى ٣٠٠ دولة بدلاً من ٢٠٠ دولة حالياً [17]. وإن الدول العربية التي حدث فيها التغيير هي أكثر الدول المرشحة للتقسيم لاسيما بعد انفراط عقد وحدتها الوطنية واختلال الرؤى الأمنية الجامعة لديها لتغدو مضطرة للاعتصام بنتائج الديمقراطية الجديدة من حيث تقرير المصير والانفصال .[18]

ولما كان الأمن، كمعطى وكإنجازاً شاملاً يمثل الإطار العام لوجود الدولة [19]، كان لا بد للدولة من مشروع حقيقي له، تنظم فيه القدرات مع الإمكانات، والغايات مع السياسات الشاملة، وصولاً إلى إدراك حقيقته المطلوبة. والحقيقة، إن هذا الإحساس بكل ما حمله كمطلب قلل من نسبية مفهوم الأمن لصالح شموليته، بل لصالح شمولية وظيفة أو وظائف الدولة ، عبرّ وضع الاستراتيجية الناجحة للأمن، تأخذ بنظر الاعتبار المزاوجة بين عناصر الأمن التابعة والمستقلة معاً ، ومراقبة التهديدات ومواجهتها، والعمل على بناء مقتربات مضمونه لتنمية القوى والقدرات المستهدفة، لتختلط الرؤية والتصور القيمي مع الإجراءات اللازمة لصيانة الأمن في بودقة واحدة عبر متبنيات إدارة موثوق بها [20].

وقد رتبت هذه الرؤية بمجملها، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، صورة واضحة لما ينبغي أن تكون عليه صورة الأمن من حيث الاستقرار (نظم داخلية وخارجية) والاطمئنان (سيادة ورفاهية الشعوب) والحفاظ على المصالح الحيوية (غايات واستراتيجيات) . [21]

إلا أن تلك الحقيقة، لم تعد ثابتة المقياس أو الصيغة لدى الكثير من دول العالم الثالث، وسر ذلك يكمن في وجود الأمن، كحلقة وسطى بين غاية الاستراتيجية الشاملة وغاية إدارة التغيير ، التي لحد هذه اللحظة لم تحسم مكانتها وشكلها لدى الكثير من دول العالم الثالث طالما بقي وعيها خارج نطاق الممكن . الامر الذي جعل الامن وحتمية بناءه مربوطاً على مقتربات ادراكه كغايه نهائية لاهدف .

المطلب الثالث : التغييرات الدولية واثرها في أتساع مضامين الدراسات الامنية

لقد ارست التغييرات الدولية تطلعاً بالغاً الخطورة في معظم الدراسات الأمنية. وذلك ناتج عن العديد من الرؤى الدافعة الى التمييز بين نوعين من الإستجابة للتهديدات لاسيما الإنتقالية منها والتي تعد حسب رؤية الكثيرين بأنها نتاج طبيعي لتطور النظام الدولي وتعدد فواعله ، فضلاً عن ثورة التطلعات الشعبية والجماهيرية التي اخذت عبرها الشعوب وكأنها معنية بفك ألغاز نشأتها وإدارة مستعجلة لمستقبلها تغذيها

التطورات الحياتية والمجتمعية [22]، والتي لم تزل الدول حيالها فاقدة للقدرة على إستيعابها حتى بدا الخوف ودرءه هو الشاغل أكثر من الأمن وتحقيقه نظراً لتغيير دائرة الإهتمامات ومعها التهديدات بأجناسها المختلفة، ضمناً أو علناً، الخافية والمعلنة منها ، المباشرة وغير المباشرة ، الإنتقالية والمستديمة مع عجز واضح في إدارتها دولياً لاسيما بعد تعدد فواعل النظام الدولية [23]، لتغدو الدولة طرفاً من اطرافه لا الطرف المستحكم ادائه ، وهو ما عجل بمهمة التمييز بين نوعي الإستجابة، رغم وجود إرثاً فكرياً سياسياً لذلك ، بين الإستجابة الفطرية الغريزية (رد التهديد) والإستجابة المنظمة (ضبط المنافسة).

وترى الكثير من الدراسات أن هاتين الإستجابتين وقراءة مستدعياتهما واستطالاتهما، إنما هو إختصار لما مرّ به التنظير الدولي في الدراسات الأمنية والإستراتيجية عموما من مراحل تراوحت بين تقليدية النظرة للأمن، عبر بوابة الواقعية، والتحويلية، وحداثتها وتثويرها لتغدو أكثر شمولية واتساعاً، على الرغم من احتواء المسافة التطبيقية بين المرحلتين الكثير من مناهج الإقتراب لمفهوم الأمن من البوابة التناظر الوسائلي [24] ، حتى بدا الأمن كمفهوم وكمعطى يشمل كل ابعاد الحياة الإنسانية. وهذا ما أكدته لجنة الأمن الإنساني التابعة لمجلس النواب الكندي عام ٢٠٠٦ بأنه (يدمج الامن في النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والبيئية ، فهو يشمل التحرر من تهديدات الضرر الجسدي ومن العنف والجريمة والحرب . كما يعني وجود وصول مستقر وموثوق الى الموارد ، والقدرة على الأحساس بالامان من الكوارث الطبيعية والبشرية .... وفي مكب التنمية المستدامة يكمن التوازن الدقيق بين أمن الانسان والبيئة) ، طالما بدت مهددات الأمن لا تأتي من الحروب فقط وإنما من مشاكل أخرى .[25]

واذ يرد البعض سر ما تقدم أعلاه الى أنعكسات التغيير التي أشرت بتواترها تحديات وتهديدات جديدة لم يألفها النظام الدولي ولا وحداته الأساس ، إذ الدول التي تجاوزت البعد العسكري لصالح أبعاد أخرى، فإن البعض الآخر أكد على أن تغيّر الأهداف وتعدد الوسائل جعل من الأمن كمفهوم وكأنه حقل دراسي جديد، يحتاج الى جهود كبيرة من الملاحظة والتفسير والتنبوء بمآلاته [26]، فضلاً عن النظرة اليه ليس كهدفاً كما مرّ بنا بل مسؤوليةً سياسيةً واستراتيجيةً تكامل قوائم ادراكه علمياً لانظرياً فحسب .[27]

المطلب الرابع : الاستراتيجية وصناعة الامن الدولي

لقد حققت موجات التغيير المتوالية التي شهدها النظام الدولي، بوابات مراجعة إدراكية لمستدعيات الأمن الدولي وغاياته ، تلك البوابات التي بقدر ماحكمت الافتراضات الدولية السائدة، نظرياً وعملياً، فإنها أنضجت صوراً ما يفصح عنه الأمن الدولي من رؤى وأفكار و عتبات أداء ساهمت في تحليل وتصويب

كثير من الرؤى السائدة في حقلي العلاقات الدولية والاستراتيجية . ولأجل إضاءة تلك البوابات ، فسيتم تقسيمها الى الاتي :

1. نتيجةً لحاجة المجتمع الدولي ، إلى تغليب مفاتيح فهم أخرى، أخذت ظاهرة الأمن مداها، لتغدو العنصر الأكثر تأثيراً في شكل العلاقات الدولية ومن ثم هيكلية النظام الدولي، طالما ظلت الدول، بعدها الفواعل المتحكمة في مخرجات السياسة الدولية معنية ليس في السيطرة على الموارد في إقليمها والعالم فحسب، بل وتقويض هيمنة بعضها البعض على ما تملكه من موارد ومقومات قوة أيضاً [28]. وهذا يعني أن طبيعة سلوك الدولة هو الذي يتحكم في توصيف حالة الأمن من عدمها، بناءاً و أختلالاً، ولتأخذ تلك الحالة ديمومتها وشموليتها من ديمومة الدولة ونزعتها لأداء أدواراً إستراتيجيةً . وعند ذاك خرج الأمن من كونه تدبيراً إلى كونه حاملاً لإستراتيجية الدولة. وهكذا بدا (الأمن الدولي) حاضراً .

2. وإذ ما سلمنا بعدّ القوة الركن الأداة الرئيسة في وجود الدولة، فإنها كذلك ستكون في صياغة أي مستوى من مستويات الأمن، نظراً لإرتباطها بمدركات صناع القرار (القادة)، وميلهم لاستخدامها على وفق ما تحتمه طموحاتهم أو قراءتهم للمواقف وتقييمهم للظروف المحيطة بالدولة وقدرتها على ترجمة تلك القوة إلى مفاعيل تأثير ونفوذ لصالح تعزيز مكانتها المرغوبة في هيكل النظام الإقليمي أو الدولي، حتى وإن أستدعى ذلك تعطيل فاعلية الخصوم المتنافسين، طمعا في التفوق أو الهيمنة [29]، وهذا ما أطلق عليه لاحقاً بـ (سياسة او سياسات القوة) التي عدت الحاضنة المولدة لما عرف بـ (سياسة او سياسات الأمن) التي أضحت بنماذج تحليلها الأفقية والعمودية والمندمجة المرجعية المفسرة لشكل النظام الدولي وهيكليته [30]. لذا لا غرابة أن يتناوب وصف النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار [31]، فكلاهما مخرجات مقصودة لسياسات الأمن.

3. تلقت الدراسات المعنية بسياسات الأمن، دفعة مضافة في ظل مالاح الدولة من تقييم حاد سواء لأدائها أو شكل نظامها السياسي، فغالبية الدراسات صنفت الدول ذات الأنظمة الأستبدادية والثورية معاً بكونها أكثر معارضة للنظام الدولي واستقراره، لطموحاتها في جني المكاسب عبر الحرب كما هو الحال مع الأولى، أو في إحساسها بالتهديد كما هو الحال مع الثانية، فيما تبقى الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الأكثر إحتراماً للنظام الدولي ومبادئ القانون وسيادته ما لم تستفز. إلا أن أخطر اشكال الدول على الأمن وسياساته ذلك الذي يتمثل بالدول (الفاشلة) التي لا تستطيع توفير الأمن والنمو والرفاهية لسكانها

[32] ، الأمر الذي يجعلها مضطرة لالتماس العون من أطراف غير حكومية لأغراض تشكل حتما قضايا مقلقة لأستقرار النظام الدولي [33].

4. وبنظرة متقدمة، يشير (صموئيل هنتنغتون) في أطروحته صدام الحضارات، إلى انقسام الدول في صفاتها وخياراتها وأثر ذلك في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين إلى أن شكل النظام السياسي لم يعد وحده المؤثر في سياسات الأمن بل ودرجة شرعيته أيضا، طالما بدت الأنظمة السياسية ومن يمثلها (صناع القرار)، يعانون من نقص في الشرعية المؤهلة لمشاركتهم في إدارة بلدانهم، فضلاً عن النظام الدولي، نظراً لما تقدمه الشرعية من مرونة واسعة في خيارات أخلاقية وقانونية تزيد من الرؤية الموحدة للمصالح المشتركة الهادفة إلى تخليص البيئة الدولية مما تتميز به من سمات وخصائص معوقة لسيادة دواعي التوجه نحو صورة الأمن الدولي المتمناة، وأثر ذلك في دعم الإستقرار والسلم الدوليين [34].

5. وإذا ما عمدنا إلى رؤية الأمن، بوصفه معطى إستراتيجي، تشترك في صياغته قوى خفية او بوصفه ظاهرة مادية ومعنوية تتأخذ من وجودها داعياً لتنظيم أوضاع ووقائع حاضرة وسلوكيات وممارسات متوالدة وتدابير ونظم مقبلة ، فاننا سنكون مضطرين لرؤيته كتعبير تجريدي لرؤى أو غايات بل هو حالة او وضعية منتجة لغايات متجددة [35]. فبقدر ما يبيح الأمن لأطرافه رؤية ذواتهم وقد استقامت مع تطلعاتهم، فانه يبيح لتلك الأطراف العيش في أجواء آمنة تتساوى حصصها التأثيرية لدى الجميع مولدةً لسياقات ونظم أداء تتجاوز صيغ التعاون إلى التناغم في العلاقات الدولية ولا سيما عندما يرى الجميع التكلفة لا يساوي شيئا امام مخاطر انتفاء الأمن [36]. وهكذا يكون الأمن، مفهوماً ومعطى مربوط بكليته على ما يسمى بـ (حساسيات المنفعة). [37] .

6. وينطوي ذلك الأرتباط بدرجة أو بأخرى على ديمومة حالة المراقبة التي تزود أطراف الحالة المعاشة بالقدرة على التأثير وتحييد كل ما يمكن أن يؤسس إختلالاً فيه [38]. عندها يبدو طلب الأمن وسيلة رمزية تفرض الالتزامات على أطرافها وتطالبهم بالحصول على اتفاقات من أجل عمل مشترك . ذلك العمل الذي يعبر عن زيادة واعية لجدوى القدرات المتفوقة المملوكة من جهة ودفع استثمارها بشكل سلمي بعيداً عن المساومة أو الوصاية من جهة أخرى [39] ، عندئذ يكون الأمن دالة من دوال علاقات القوة لا صفة من صفاتها، طالما بدا التأثير الذي تمارسه تلك العلاقات محسوب النتائج لصالح الجميع، وإن حمل بتضحيات يقدّمها هذا الطرف أو ذاك لصالح الحفاظ على توزيع الأدوار . عندها تكون حالة الاستقرار ، دالة الأمن مغرية للجميع، فعاليةً وجدوى .

7. والحقيقة أن الصياغة الإستراتيجية للأمن المستهدف، غالباً ما تتطلب معرفة مسبقة لحيثياته بوصفها مصدراً من مصادر القوة الذي يرتب بما يفرزه من دوال، شرعيةً للأهداف الحيوية لأطرافه. لذا لا غرابة أن يتقدم الإدراك للشروع بتأسيس حالة الأمن عن بقية متطلباته، هجراً للتنافس وتشكيلاً منظماً لمصادر علاقات القوة [40] . عند ذاك يكون الأمن صفة لحصيلة القدرات المملوكة لا القوة فحسب، تلك القدرات التي ستدفع مالكيها ليس للسفور بهاتحدياً للقوى الأخرى، بل ضبطاً لإيقاع الطموحات الإستراتيجية للقوى الدولية الكبرى وتحييداً للكثير من التناقضات في المصالح الإستراتيجية بينها [41] . وهذا ما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية تجربته في ظل إدارة (أوباما) ، إذ تقليل الهوة الحاصلة في المدركات الأمنية عبر تقريب مضمون التقديرات الخاصة بالقوى الدولية لمكامن الخطر وصولاً إلى بناء منظومة إدراك واحدة لمجمل التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي[42] .

8. وبقدر ما أفرد هذا التوجه للولايات المتحدة الأمريكية فرص وهوامش حركة ضعية منتجة لغايات كانت لمدة قريبة أمراً بعيد المنال لم تستطع حيازته، فإنه حقق عائداً مشتركاً للجميع عندما إندفعت جميع القوى الدولية كما ماثلتها القوى الإقليمية في البحث عن قيم الإستقرار في البيئة الدولية متجاهلةً تقاطع عوائد أهدافها واستراتيجياتها الكبرى [43]، مما جعل صور ومستويات الأمن الدولي أو الإقليمي يخرج من ثنائيته (القومي – الجغرافي) لصالح مرغوبية الأداء الجماعي داخل أطر ثنائية الدولي – العالمي، والدولي – والإقليمي [44]، وإن إتخذ من أسلوب التحالفات سبيلاً لمعالجة التحديات المشتركة مثل الإرهاب تحديداً ، مع وجود كميات هائلة من الأسلحة التقليدية في العالم التي أنتجت بدورها إنموذجاً جديداً من الحروب اللامتكافئة او اللامتوازنة التي ابتلي بها الأمن الدولي تحديد، فيما بعد.[45]

9. يرى الباحث (بيل ماك سويني) ، إن القوى الدولية الإقليمية وهما منشغلان في صياغة توازناتهما الإستراتيجية وملاحقة ممكنات تحقيقها، نظرت لما يمر به النظام الدولي ليس بعدسات الأختلال الأمني، بل بعيون المعضلة الأمنية التي لا علاج لها إلا بالتوازنات الاستراتيجية ولاسيما في ظل ما تعانيه دول العالم قاطبة من تحدٍ للدولة الوطنية التي ظلت لحد هذه اللحظة تلهث وراء تحقيق أقصى المكاسب الإستراتيجية من البيئة الدولية لعلاج ما تمر به[46] . عندها حافظ التزوع نحو سيادة الأمن على جذوته لدى الجميع.

10. من جانب أخر، زرعت ضواغط البيئة الدولية، إحساساً لدى القوى الدولية وكذلك الإقليمية بضرورة إعادة التفكير بمفهوم المصلحة القومية بعد مقارنتها بـ (المصلحة العالمية) بأبعادها المختلفة كطريق

للتغلب على هواجس الخوف التي تسود الحراك الإستراتيجي الدولي ويسوغ القدرة على بناء الثقة المتبادلة بين القوى المتنافسة أيا كان ميدانها [47] . وهكذا بدت معطيات تشييد الأمن الدولي تتجه نحو ترسيخ معايير بناء جديدة له بدلاً من معايير قياس القوة المتغيرة وإن لازمت أطرها السابقة من ناحية التحالف، والإجماع الاستراتيجي... الخ. ولم يكن ذلك التحول ممكناً لولا، كما يقول (رون سكند) في كتابه (نظرية الواحد في المئة) نزوع القوى الدولية والإقليمية معاً في ظل مروحة التهديدات (المتنوعة والمتغيرة) إلى إيجاد نظام مشترك يضمن الأمن لكل أطرافه. وهكذا بدا (تدويل الأمن) كمسؤولية تكافلية وإعتمادية متبادلة ضماناً لصيانة الأمن المستهدف ولكن من بوابة تفكير واداء مختلفة [48].

الخاتمة

مع التوسع الذي لاح مدلولات الامن ، وغموض ماتتوسل به الدول من أطر لتحديد مايعيينها على رسم أتجاهات الوصول الى حافاته تأهيلاً لما ترتجيه من اهداف وتحقيقاً للغاية الاساسية حيث العيش بسلام واطمئنان دون تهديد ممكن او متوقع ، تبقى الدول معنيه بكيفية إدراك "الوصفه" التي تتيح لها (معلّمة) دروب أستدعاء حلمها بالامن بأقرب فرصة وأقصر الطرق دون المساس بخصوصية وضعها وتميز مواقفها ولهذا لاغرابة ان يكون مفهوم الامن وظيفياً ذا صور بناءه متعددة تبعاً لحيثيات إدراك ضروراته وتناوب تدخل الارادة في تشكيلها تبعاً لثلاثية (القوة ، القدرة ، وحرية العمل) . عند ذاك تتعدد مداخل الرؤية لتحقيق الامن رغم ثبات حقيقة ما يعنيه أبتداء ، وتكاثر الوسائل المحققه في نمذجتها تبعاً لمنظومة القيم السائدة لدى الدول ومجتمعاتها ، حتى يبدو الامر وكأنه صناعه ... وهذا ما ينبغي الالتفات اليه ... أنها مجرد دعوة بل ووصفه علاج للتخلص من دوامة التحدي المستدامة .

الهوامش

[1] محمدين مكرم بن منظور، لسان العرب المجلد ١٣ ، دار صادر ، بيروت ، 1976 ، ص ٢١

[2] مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الأمن في الاسلام، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 30.

[3] Otman Holl, concepts of comprehensive security, Vienna,2011,p.12 7

[4] Marianne Stone, security according to Buzani A comprehensive security analysis, security discussion paper series 1, Columbia university,2009 pp.3_5 Rachel stohl and Suzette Grillot, war and bridge,2004,pp.81-83.

(5) Alan Collins, Comtemporary security studies, oxford university press, ,2007 pp.76_78.

(6) تيري وي موينريال وجان كيلن، موسوعة الاستراتيجيات ، ترجمة: علي محمود مقلد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٦٨

(7) 10 Buzan and L.hansen, The evolition of international security studiesm, cambriedge university press, 51-56 2009.pp

(8) منعم صاحي العمار ، منازعات الذات، مكتبة العفران للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٦٨

(9) عبد الاله بلقزيز الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥

(10) معمر منعم العمار ، الدولة وبدايات النشوء ، مكتبة الغفران للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٢٨

(11) Buzan and L.hansen, op. cit,p 68-70. 14

(12) U.S. Department of defense, Quadrennial defense review report, February, 2006,p.p.18-22 .

(13) عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٩١، ص ص ٣٢. ١٧ .

(14) محمد الأطرش، تطور النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 171 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٥ .

(15) Led Galen Carpter, The New world disorder, foreign policy, No. 84, 1991, p.31

(16) . للمزيد ينظر: موريس ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة :جمال الاتاسي و سامي الدروبي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، بلا ، ص ٥٦ وما بعدها.

(17) نقلاً عن الوف بن حمدون وآخرون ، الشرق الأوسط، خرائط جديدة ترسم ، سلسلة ترجمات الزيتونة،العدد ٧٤ ،مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات ، بيروت ، ٢٠١٣، ص 6 .

(18) عارف الورداني ونعيم عكاشة، الهوية العربية بين العولمة والإسلام السياسي ، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010 ص ٢٧ .

(19) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ١٧.

(20) إبراهيم محمود حبيب، أصول دراسات الأمن القومي أصول إدارة الدولة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٥ .

(21) Eugene Ghoiz Daryl G. and Harvey M. Sapoisky, come home, America the arategy of restraint in the face of temptation, New York, 1997, p. 78.

(22) منعم صاحي العمار، استجابة النظام الاقليمي العربي الحقائق التغيير الدولية ، مجلة شؤون عربية ، العدد 96 ، الامانة العامة ، الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧٩

(23) مايكل هدسون ، المارق الامبريالي ، إدارة المناطق الجامعة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٩ - ٤١

(24) معمر العمار، الدولة واستراليجية أدارة التغيير مكتبة السنهوري ، بغداد - بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ٢٨٩ .

(25) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية GEO -4، ٢٠٠٧، ص ١٧ .

(26) – Lis , St Jean . The changing nature of international security :Canada Carleton university 2010,p.22

(27) The Evolution, the concept of security, principle analyst, Madrid, siss.2011 .p.8

(28) محمد ناصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، المكتب الجامعي ، الإسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٥.

(29) هبة الله أحمد ، فلسفة العلاقات الدولية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص30 .

(30) هنا بدت المحنة ليست في توزيع القوة ، بل بكيفية إدارة القوة للمزيد ينظر: هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصباغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز على ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١، ص ص ١٠٩-١١٠

(31) John T. Rouke International politics on the world stage. Dushkin. MwGraw 1997. P.442.

(32). LJ. Wood Under: Terror by consent: The Modern State and the Beach of social contract. New York peter lang. 2007. P.P.91-96.

(33) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨

(34) صموئيل هنتنغتون ، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دار سطور، القاهرة ١٩٩٨ ، ص 32 ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي ،بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٣.

(35) هادي فيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ، بيروت ٢٠٠٨، ص ٧٨

(36) أديث ستركي وريتشارد زكهاورز، أساسيات تحليل السياسات، ترجمة: أحمد مداوس اليامي، جامعة الملك سعود الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٩١ .

(37) غسان العزي، سياسة القوة ومستقبل النظام الدولي والقوى العظمى مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢١

(38) علي جلال معوض إعادة الانتشار – تحليل أولي الأبعاد وآثار انتشار القوة، داخل وبين الدول، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨ ، مؤسسة الأهرام القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٩ .

(39) بوستر فتر، الدول المارقة ، الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٣-٣٥

(40) نعوم تشومسكي الدول المارقة في استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة أسير مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٨ ص ١١-١٣

(41) جي جون كينكري، الطموح الإمبريالي الأمريكي، ترجمة: مالك عربي الجدال الغائب: هل الولايات المتحدة قائد عالمي أم قوة امبراطورية مأزومة؟، ملحق تحولات استراتيجية ، العدد 204 ، ، مؤسسة الأهرام القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٩

(42) منعم العمار ، من يدين لمن ؟ دور الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة مكتب الغفران للطباعة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٨-٣١

(43) المصدر نفسه ، ص 43 .

(44)Robert.W.Daives The Era of Global Transition: Crises and Opportunities in the New world pelyrave Mecmillan 2012. P.P.38-40 .

" (45)Rachel Stohl & Suzette Grilot War and conflict in the modern world: The international arms trade polity press Cambridge-2009. P.P.40-51 .

(46) ديفيد جاونم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨

(47) ارون سسكند، نظرية الواحد في المئة، بحث في العمق، تعقب الولايات المتحدة لأعدائها، ترجمة: ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(48) ديمتري مديفيديف، استراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية لعام 2010 ترجمة: طارق محمد ذنون الطائي، مكتبة العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٠١٢ ص 14 .